

تغير المناخ كتهديد للسلم والأمن الدوليين: تحليل لتوسع اختصاصات مجلس الأمن وحدوده القانونية

Climate Change as a Threat to International Peace and Security: An Analysis of the Expansion of the UN Security Council's Mandate and Its Legal Limits

د. جواد القسمي: دكتور في الدراسات السياسية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

Dr. Jawad Al-Qasmi: PhD in Political Studies and Public Law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Sidi Mohammed ben Abdullah University, Fez.

Email: jawadi592@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i6.1480>

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الدولي، وكيف أدى ذلك إلى إدراج تغير المناخ كتهديد أمني ضمن جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فبعد نهاية الحرب الباردة، توسع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات "غير تقليدية"، مثل القضايا البيئية والإنسانية، مما فتح الباب أمام مجلس الأمن للتدخل في قضايا لم تكن ضمن اختصاصه التقليدي. وقد تجسد هذا التوسع في المناقشات والقرارات التي اتخذها المجلس بشأن تغير المناخ، معتبرا إياه تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

تهدف الدراسة إلى تحليل هذا التطور، من خلال استعراض الحجج المؤيدة والمعارضة لتدخل مجلس الأمن في قضايا المناخ. فمن جهة، يرى البعض أن المجلس هو الهيئة الدولية الوحيدة القادرة على الاستجابة السريعة لمخاطر تغير المناخ، وإجبار الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة. ومن جهة أخرى، يحذر آخرون من توسيع صلاحيات المجلس، ويرون أن ذلك قد يؤدي إلى تهميش المؤسسات الأخرى المعنية بقضايا البيئة، وإلى تجاهل الظروف الهيكلية للعنف وانعدام الأمن.

تكشف الدراسة أن هذه الخطابات ليست محايدة، بل هي انعكاس للمصالح السياسية المتضاربة للقوى المختلفة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، تعتمد على خطاب الأمن الجماعي لتسليط الضوء على التهديد الوجودي الذي يمثله تغير المناخ عليها، بينما الدول الكبرى المسببة للانبعاثات، قد تستخدم خطاب الأمن القومي لتبرير إجراءات تقييدية للهجرة، أو لتعزيز دورها العسكري في إدارة الأزمات المناخية.

في النهاية، تؤكد الدراسة على أن مواجهة التحديات المناخية تتطلب مقاربة شاملة، تتجاوز التدخلات الأمنية، وتركز على التعاون الدولي، والعدالة المناخية، والتنمية المستدامة، وتدعو إلى تبني خطابات أمنية بديلة، تحترم حقوق الإنسان، وتعالج الأسباب الجذرية لضعف المجتمعات تجاه آثار تغير المناخ.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، مجلس الأمن، الأمن المناخي، الأمن القومي، الأمن البشري، الأمن الجماعي، القانون الدولي، العدالة المناخية.

Abstract:

This study explores the evolving concept of international security and how it has led to the inclusion of climate change as a security threat on the agenda of the United Nations Security Council. Since the end of the Cold War, the notion of security has broadened to encompass "non-traditional" threats, such as environmental and humanitarian issues, thereby opening the door for the Security Council to engage in matters previously beyond its traditional scope. This shift is reflected in the Council's discussions and resolutions that frame climate change as a threat to international peace and security.

The study aims to analyze this development by examining the arguments both in favor of and against the Security Council's involvement in climate-related issues. On one hand, proponents argue that the Council is the only international body capable of responding swiftly to the risks posed by climate change and compelling states to take urgent action. On the other hand, critics caution that expanding the Council's mandate, may marginalize other institutions responsible for environmental governance and obscure the structural drivers of violence and insecurity.

The study further deepens its analysis by reviewing the various climate security discourses employed by different actors to frame climate challenges and justify their political choices. The national security discourse portrays climate change as a threat to the state and its interests, emphasizing potential disruptions caused by resource scarcity and climate-induced migration. In contrast, the human security discourse highlights the vulnerability of individuals and communities to the impacts of climate change, such as hunger, disease, and displacement. Meanwhile, the collective security discourse frames climate change as a threat to the international community as a whole and calls for global cooperation to confront this challenge.

In conclusion, the study asserts that effectively addressing climate challenges requires a comprehensive approach that goes beyond security-based interventions. It emphasizes the need to prioritize international cooperation, climate justice, and sustainable development. Furthermore, it advocates for the adoption of alternative security frameworks that uphold human rights and tackle the root causes of societal vulnerability to climate impacts.

Keywords: Climate Change, Security Council, Climate Security, National Security, Human Security, Collective Security, International Law, Climate Justice.

المقدمة:

يشهد مفهوم "الأمن الدولي" تحولاً مستمراً، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة. فقد تجاوز هذا المفهوم، تدريجياً، تركيزه التقليدي على التهديدات العسكرية بين الدول، ليشمل طائفة واسعة من التحديات "غير التقليدية" التي تمس أمن الأفراد والمجتمعات، بل والكوكب بأسره. ومن بين هذه التحديات، يبرز تغير المناخ كقضية ذات أبعاد أمنية متزايدة، مما أثار جدلاً واسع النطاق حول دور مجلس الأمن، تلك الهيئة المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين، في التعامل مع هذه القضية. يستند تدخل مجلس الأمن في قضايا الأمن غير التقليدي إلى "مسؤوليته الأساسية" المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد شهدت العقود الأخيرة تأكيد المجلس لسلطته على مجموعة متنوعة من القضايا، من انتهاكات حقوق الإنسان والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية، كما يتجلى في القرار 2532 (2020) بشأن جائحة كوفيد-19.

لقد أثارت هذه الممارسة جدلاً أكاديمياً وسياسياً واسع النطاق. ففي حين احتفت بعض الدراسات القانونية بقدرة المجلس على الاستجابة للتهديدات "الجديدة" كدليل على التقدم نحو نظام دولي أكثر استقراراً، حذرت أصوات أخرى من مخاطر توسيع صلاحيات المجلس دون معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يثير تدخل مجلس الأمن في قضايا تغير المناخ إشكاليات معقدة. فمن ناحية، يرى البعض أن اعتبار تغير المناخ تهديداً أمنياً ومحركاً للصراع قد يسهم في تسريع الاستجابة الدولية اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة. ويُنظر إلى "أمننة" تغير المناخ، في هذا السياق، كاستراتيجية تهدف إلى تعزيز العمل المناخي. ومن ناحية أخرى، يثير آخرون تساؤلات حول شرعية تدخل المجلس في ظل غياب حجج قانونية قوية تدعم سلطته في الأنظمة القانونية الأخرى، وخاصة اتفاقية باريس لعام 2015. كما يحذرون من التحديات التي تفرضها الطبيعة "المرنة" للقانون البيئي الدولي.

وعلاوة على ذلك، يثير تدخل المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جدلاً كبيراً، حيث يتطلب ذلك إثبات وجود "تهديد للسلم" أو "إخلال بالسلم" أو "عمل من أعمال العدوان"، وهو ما يصعب إثباته بشكل قاطع في حالة تغير المناخ. ومع ذلك، فإن التوسع الكبير في مفهوم "تهديد السلم" من خلال ممارسات المجلس يجعل هذا التدخل غير مستبعد.

انطلاقاً من الإشكالية المذكورة، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف تطور "تهديد السلم والأمن الدوليين" كمفهوم في ممارسات مجلس الأمن بعد الحرب الباردة، وكيف انعكس على إدراج تغير المناخ في أجندته؟
- ما هي الحجج والمبررات السياسية والقانونية التي يركز عليها مؤيدو ومعارضو تدخل المجلس في قضايا التغير المناخي؟ وما هي حدود المجلس القانونية في هذا الصدد، خاصة بالعلاقة مع الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة؟
- ما هي أبرز خطابات الأمن المناخي (القومي، الإنساني، الجماعي) المستعملة والموظفة من قبل مختلف الفاعلين الدوليين، وكيف تعبر هذه الخطابات وتعكس مصالحهم السياسية وتؤثر على طبيعة الاستجابات المقترحة؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار "أمننة" تغير المناخ استراتيجية فعالة لتعزيز العمل المناخي العالمي، وما هي المخاطر المحتملة لهذا التوجه؟

أهداف ومنهج الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور دور مجلس الأمن الدولي في معالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ، من خلال دراسة الجدل القانوني والسياسي الدائر حول هذه القضية، وتحليل الخطابات المتنافسة المستخدمة من قبل مختلف الفاعلين الدوليين حول "أمننة" تغير المناخ. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد البحث على منهجية متعددة الأبعاد، تجمع بين التحليل القانوني لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتغير المناخ والقضايا الأمنية غير التقليدية، والتحليل السياسي لمواقف الدول الأعضاء والفاعلين الآخرين، والتحليل الخطابي للخطابات المتنافسة حول الأمن المناخي.

أولاً: توسيع نطاق اختصاص مجلس الأمن الدولي: تغير المناخ والسلم والأمن الدوليان

يتناول هذا المحور بالتفصيل عملية توسيع اختصاصات مجلس الأمن الدولي لتشمل الأبعاد الأمنية لتغير المناخ. سيركز التحليل على كيفية تطور فهم المجلس لمسؤوليته في مواجهة التهديدات غير التقليدية منذ نهاية الحرب الباردة، ودخول قضية المناخ تحديداً إلى نقاشاته وقراراته، مستعرضاً المبررات والجدل القانوني والسياسي المحيط بهذا التدخل، ومستكشفاً طبيعة الأدوات المتاحة للمجلس في هذا السياق المعقد.

أ. تطور مفهوم "التهديدات للسلم والأمن الدوليين" بعد الحرب الباردة:

على مدى العقود القليلة الماضية، قام مجلس الأمن بتوسيع "مسؤوليته الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين" من خلال تأكيد سلطته على مجموعة متنوعة من القضايا، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والقضايا الإنسانية، والكوارث

والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأمراض المعدية¹. يمكن إرجاع الاتجاه نحو توسيع ولاية مجلس الأمن الدولي وسلطاته لمعالجة التهديدات الأمنية "غير التقليدية" للسلم والأمن إلى نهاية الحرب الباردة. ففي عام 1992، أعلن رئيس مجلس الأمن في اقتباس مشهور أن "غياب الحروب والصراعات العسكرية بين الدول لا يضمن في حد ذاته السلم والأمن الدوليين، فالمصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية "يمكن أن تشكل أيضا تهديدات للسلم والأمن الدوليين"². وأحدث مثال على هذا الاتجاه التوسعي هو القرار 2020/2532 الذي يقر بأن المدى غير المسبوق لوباء فيروس كورونا الجديد "من المرجح أن يعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر"³.

ب. إدراج تغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن:

احتفت العديد من الدراسات القانونية التي أنتجت منذ نهاية الحرب الباردة بقدرة مجلس الأمن على الاستجابة للتهديدات "الجديدة" للسلم والأمن كدليل على التقدم نحو نظام دولي أكثر استقرارا⁴، وأن هذه الإجراءات هي "وسيلة ضرورية ومرغوبة لإدارة واحتواء أزمة الفوضى التي تواجه العالم"⁵.

بالمقابل، حذرت الأصوات الناقدة من توسيع صلاحيات مجلس الأمن الدولي، وأظهروا حدود خطاب الأمن الجماعي الذي يمكن نشره للسماح باستخدام القوة كآلية إنفاذ، دون معالجة الظروف

¹ للحصول على بعض الأمثلة، أنظر: قرار مجلس الأمن رقم 688 من سنة 1991 والذي وجد فيه المجلس أن التدفقات الكبيرة للاجئين عبر الحدود يشكل تهديدا للسلم. وقرار مجلس الأمن رقم 794 لعام 1992 بشأن الصومال، حيث وصف المجلس المأساة الإنسانية الناجمة عن الصراع في الصومال بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن رقم 1529 لسنة 2004 حول الوضع في هايتي والذي رأى فيه المجلس تهديدا للاستقرار في منطقة الكاريبي وبالتالي تهديدا للسلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى التعامل مع المخاوف الأمنية "غير التقليدية" في المواقف الخاصة بكل بلد، فقد تبني مجلس الأمن قرارات "مواضيعية" حول قضايا مختلفة. على سبيل المثال، انظر قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلم والأمن. وقرار 1983 (7 يونيو 2011) بشأن فيروس نقص المناعة وتشجيع إدراجه في ولاياته المتعلقة بحفظ السلم. والقرار 2388 سنة 2017 المتعلق بالاتجار بالبشر.

² أنظر البيان الرئاسي لمجلس الأمن S_23500 لسنة 1992 (<https://digitallibrary.un.org/record/196971?ln=ar>)، (15 مارس 2023).

³ "مجلس الأمن يتبنى قرارا يدعم دعوة الأمم المتحدة العالمية إلى وقف إطلاق النار"، 2020، (<https://bit.ly/41gNuiW>)، (20 مارس 2023).

⁴ Anne Orford, (1996). "The Politics of Collective Security", Michigan Journal of International Law, volum 17, p.377.

⁵ Ibid. p. 400.

الهيكليّة للعنف وانعدام الأمن. إلا أن الحجة القائلة بأن مجلس الأمن يجب أن يؤكد سلطته على "أزمة" المناخ قد اكتسبت الصدارة في السنوات الأخيرة¹.

وعقد المجلس اجتماعه الأول لمناقشة الروابط بين تغير المناخ والأمن في عام 2007، تلاه نقاشات مفتوحة في الأعوام 2011 و2018 و2019 و2020 و2021. فيما يتعلق بالمناقشة الثانية، أصدر المجلس بياناً رئيسياً عبر فيه عن قلقه "من أن الآثار الضارة المحتملة لتغير المناخ التي قد تزيد على المدى البعيد، من تفاقم بعض التهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين"². كما تمت مناقشة الأبعاد الأمنية لتغير المناخ في سياقات خاصة ببلدان ومناطق معينة. على سبيل المثال، في مارس 2017، اعتمد أعضاء مجلس الأمن الدولي قراراً بشأن الوضع في حوض بحيرة تشاد، والذي أشار إلى "الآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات البيئية من بين عوامل أخرى على استقرار المنطقة، بما في ذلك من خلال ندرة المياه، الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي..."³.

ج. مبررات وحجج "أمنّة" تغير المناخ وتدخل مجلس الأمن:

يرى المهتمون بالقانون الدولي أن على مجلس الأمن أن يستجيب لأحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وذلك انطلاقاً من اعتقادهم بأن اعتبار تغير المناخ تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ومحركاً للصراعات، قد يسهم في تسريع الاستجابة المطلوبة بشكل ملحٍ للتصدي لمخاطره. وبناءً عليه، يُنظر إلى "أمنّة" تغير المناخ، وتأكيد سلطة مجلس الأمن في معالجته، من قبل بعض الباحثين القانونيين، كاستراتيجية تهدف إلى تعزيز العمل المناخي. كما أن "أمنّة" تغير المناخ تنطوي على جاذبية تكتيكية، بوصفها وسيلة لجذب الانتباه الكافي إلى المشكلات البيئية.

في ظل غياب الحجج القانونية التي تدعم سلطة مجلس الأمن ضمن الأطر القانونية الأخرى المعنية بقضايا تغير المناخ، ولاسيما اتفاقية باريس لعام 2015، ومع التحديات التي تفرضها

¹ M Nevitt, (2021). "Is Climate Change a Threat to International Peace and Security?" 42 Michigan Journal of International Law, p. 527.

² بيان رئيس مجلس الأمن (20 يوليو 2011) UN Doc S / PRST / 2011/15.

³ أنظر قرار مجلس الأمن رقم 2349 (21 مارس 2017)، وقد أدرج مجلس الأمن الدولي إشارات إلى مخاطر الأمن المناخي أيضاً في القرارات المتعلقة بالصومال ودارفور وغرب إفريقيا، والساحل ومالي، أنظر: على سبيل المثال، البيان الرئاسي لمجلس الأمن (30 يناير 2018) الوثيقة الأممية S/PRST/2018/3.

"مرونة" القانون الدولي البيئي، يرى بعض الباحثين القانونيين في مجلس الأمن أداة لإجبار الدول على وقف السلوكيات الضارة بالبيئة¹.

د. الأساس القانوني والجدل حول اختصاص المجلس (الفصل السادس والسابع):

بالإضافة إلى الحجج القانونية لدعم تدخلات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن إمكانية المجلس بمعالجة "المخاطر" التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب تغير المناخ وفقاً للفصل السادس تعتبرها الأدبيات خياراً أقل إشكالية، نظراً لأن هذه الإجراءات تتطلب موافقة الدولة المضيفة. أما خيار اتخاذ مجلس الأمن إجراءات وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعد أكثر إثارة للجدل، ولكنه ليس مستبعداً، فلكي يتدخل مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع، يجب على المجلس أن يقرر أنّ وضعاً معيناً يمثل "تهديداً للسلام أو خرقاً للسلام أو عملاً عدوانياً"².

لقد تم توسيع مفهوم "تهديد السلم والأمن الدوليين" بشكل كبير من خلال ممارسات مجلس الأمن، وعلى هذا النحو، لا يعتبره الكثيرون عقبة أمام قدرته على التصرف بشكل قانوني في الاستجابة للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ، سواء كانت مرتبطة بشكل مباشر بالنزاع أم لا.

هـ. الأدوات والتدابير المحتملة لمجلس الأمن في سياق المناخ:

السؤال التالي الذي أثار الخيال القانوني هو: ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها "لحفظ أو استعادة السلام والأمن الدوليين" للرد على "التهديدات" التي يشكلها تغير المناخ؟ هنا، ناقش الباحثون إمكانية فرض مجلس الأمن "تدابير مؤقتة" من قبل مجلس الأمن، تليها عقوبات. حيث تم تسليط الضوء على إمكانية فرض عقوبات على الدول ذات الانبعاثات العالية من غازات الاحتباس الحراري بهدف إجبارها على التفاوض بشأن صكوك دولية أو الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي أو الاتفاقية³. مع إمكانية تبني مجلس الأمن لقرارات "تشريعية" تفرض على الدول تبني واتخاذ إجراءات معينة تهدف إلى معالجة التهديدات الأمنية العالمية المرتبطة بالمناخ، كما حدث في الماضي مع التهديدات الإرهابية وانتشار الأسلحة النووية. يمكن لمجلس الأمن مطالبة

¹ Eliana Cusato, "Of violence and (in)visibility: the securitisation of climate change in international law", London Review of International Law, Volume 10, Issue 2, July 2022, < <https://bit.ly/41LSxbf> > (March 28, 2023)

² المادة 39 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

³ C Voigt, 'Security in a "Warming World": Competences of the UN Security Council for Preventing Dangerous Climate Change' in CM Bailliet (ed), Security: A Multidisciplinary Normative Approach (Brill 2009) 307-8.

الدول بسن تشريعات محلية للحد من بصمتها الكربونية¹، واستنادا لسلطة المجلس في إنشاء هيئات فرعية وتفويضها بوظائف الفصل السابع، فقد اقترح بعض الفقهاء إنشاء محكمة بيئية دولية لمعالجة تغير المناخ والجرائم البيئية، الفكرة التي تجد الكثير ممن يؤيدها في ظل التجاهل الذي يظهر من بعض الدول حول قضايا التغير المناخي².

وقد تمت مناقشة إمكانية أن يأذن مجلس الأمن للدول الأعضاء باستخدام القوة للحفاظ على/أو استعادة السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك فحتى الذين يدعمون توسيع سلطة مجلس الأمن بشأن "أزمة" المناخ يتفقون على أن التدخل العسكري سيكون ردا غير مناسب. حيث إن الآثار السلبية لاستخدام القوة (بما في ذلك على البيئة) ستفوق في الواقع أي ميزة متوقعة، كما أن الإرادة السياسية لدعم مثل هذه التدابير قد تكون مفقودة. إلا أنه لا ينبغي بالمقابل الاستخفاف بالحجج المؤيدة للتدخلات البيئية لمجلس الأمن³.

ثانيا: خطابات الأمن المناخي: إطار لفهم التهديدات والاستجابات

يعد الأمن مفهوماً غير محدد، خضع لإعادة تعريف وإعادة تفسير مستمرة، لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث بدأت تُعتبر المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على التهديدات العسكرية لسلامة الدولة غير فعالة في مواجهة التهديدات العالمية "الجديدة" المنبثقة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد برزت أفكار الأمن البيئي والإنساني في نفس الفترة لتكمل مفاهيم الأمن القديمة المتمحورة حول الدولة.

تعرض توسيع الأجندة الأمنية لانتقادات من قبل مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، التي قدمت مفهوم "الأمننة"⁴. يشير الأخير إلى العملية الخطابية (فعل الكلام) التي يتم من خلالها تمثيل قضية معينة كتهديد وجودي يضفي الشرعية على تدابير "الطوارئ" ويعلق "السياسة العادية"⁵. على

¹ نفس المرجع السابق.

² Scott, S. V., Keenan, P. J., & Ku, C. (2018). The Creation of a Climate Change Court of Tribunal. In S. V. Scott, & C. Ku (Eds.), Climate Change and the UN Security Council (pp. 66–84). Edward Elgar Publishing. <https://doi.org/10.4337/9781785364648.00011>.

³ Eckersley, R. (2007). Ecological Intervention: Prospects and Limits. Ethics & International Affairs, 21(3), 293–316

⁴ See B. Buzan, *People, State, and Fear* (2nd edn, European Consortium for Political Research Press 2016), 29–32.

⁵ MG Trombetta, 'Environmental Security and Climate Change: Analysing the Discourse' (2008) 21 *Cambridge Review of International Affairs* 585, 588.

الرغم من أن هذا المنطق أقرب إلى خطابات الأمن القومي، إلا أن محاولات توسيع الأجندة الأمنية أدت، وفقاً لمدرسة كوبنهاغن، إلى انتشار هذه العقلانية في مجالات أخرى، بما في ذلك البيئة. حذر "باري بوزان Barry Buzan وأولي ويفر Ole Weaver"¹، من أنه عند التفكير في خطوات "الأمننة" مثل: "الأمن البيئي" ويتعين على المرء أن يوازن الآثار الجانبية المسببة للإشكالية دائماً لتطبيق عقلية أمنية مقابل المزايا المحتملة للتركيز والانتباه والتعبئة.

نظراً للتعقيد الذي يكتنف العلاقة بين المناخ والأمن، حددت الدراسات الأمنية النقدية مجموعة من خطابات الأمن المناخي. توفر هذه الخطابات، ولا سيما خطابات الأمن القومي والإنساني والجماعي، إطاراً مفاهيمياً لفهم ادعاءات مختلف الفاعلين والخيارات السياسية التي تكمن وراءها.

توضح النقاط التالية كيف تم توظيف مفهوم الأمن المناخي وتفعيله من قبل فاعلين ذوي أجندات سياسية شديدة التباين، وتحديدًا الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والدول الكبرى المصدرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتعكس الادعاءات المتباينة لهذه الأطراف فهماً مختلفاً جوهرياً لطبيعة التهديد المناخي والاستجابات الضرورية له. وبالتالي، من الأهمية بمكان دراسة الآليات التي تصبح من خلالها بعض الخطابات الأمنية مهيمنة في سياقات مكانية وزمانية محددة، بينما يتم تهميش خطابات أخرى.

أ. خطاب الأمن القومي: تغير المناخ كتهديد وجودي

الخطاب الأول، الأكثر تقليدية، يصور تغير المناخ باعتباره تهديداً للأمن القومي، ويركز على الدولة أو منطقة جغرافية باعتبارها موضوع الحماية. وهو يوجي باحتمالية حدوث اضطرابات عنيفة وحتى حروب أهلية ناجمة عن ندرة الموارد الطبيعية بسبب تغير المناخ². يُبرر هذا الخطاب اتخاذ تدابير استثنائية من خلال تصوير الهجرة واسعة النطاق الناجمة عن تغير المناخ واحتمالية

¹ يعد باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Weaver) من أبرز الأكاديميين في مجال العلاقات الدولية، وهما من الشخصيات الرئيسية في مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية. تتمحور مساهمتهما الأساسية حول نظرية الأمننة (Securitization Theory)، كإطار تحليلي طوره بوزان ويفر، بشكل أساسي في كتابهما *الأمن: إطار تحليلي جديد* (1998)، وطُورَ بشكل أكبر في كتاب *المناطق والقوى: بنية الأمن الدولي* (2003)، تشرح هذه النظرية كيفية تحول قضية ما إلى قضية أمنية. لا يتعلق الأمر بما إذا كان هناك شيء ما يمثل تهديداً موضوعياً، بل بكيفية تقديمه وقبوله كتهديد من خلال عملية خطابية وسياسية.

Wæver, Ole (2011). "Buzan and Wæver's Securitization Theory." In *The International Studies Encyclopedia*, edited by Robert A. Denemark. Blackwell Publishing.

² Barnett, Jon. (2001). *The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Security in the Post-cold War*. Zed Books.

الإرهاب كـ"تهديدات" وجودية. وغالبا ما تتضمن الاستجابات المقترحة تدخلات سياسية أو عسكرية في البلدان التي تُصنّف على أنها الأكثر "هشاشة"، والتي تقع في الغالب في الجنوب العالمي، بهدف معلن هو تحقيق الاستقرار.

في العقود القليلة الماضية، تم استدعاء هذا الخطاب من قبل عدد من الحكومات، التي بدأت في استكشاف الطرق التي ينبغي بها دمج قضايا تغير المناخ في التخطيط العسكري¹. فقد أبرز تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 2019 حول آثار تغير المناخ "التهديدات" المباشرة التي تفرضها الظواهر المناخية المتطرفة، كالفيضانات وحرائق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر، على البنى التحتية العسكرية والدفاعية، فضلا عن العمليات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث².

تجدر الإشارة إلى أن تقريراً صادراً عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي لعام 2016، خلص إلى أن التغيرات المناخية خلال العشرين سنة القادمة، ستشكل مخاطر كبيرة على الأمن القومي للولايات المتحدة³، ليس فقط بشكل مباشر من خلال التأثير على البنية التحتية العسكرية والمدنية، ولكن أيضا بشكل غير مباشر من خلال زيادة مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي

¹ وفقاً لمؤشر الأمن المناخي العالمي، فإن حوالي 70 في المائة من دول العالم تشير صراحة إلى أن تغير المناخ يشكل مصدر قلق للأمن القومي. المؤشر متاح على موقع مشروع الأمن الأمريكي، "مؤشر الأمن المناخي العالمي".

<<https://www.americansecurityproject.org/climate-energy-and-security/climate-change/gsdicc/>>.

² US Department of Defence, 'Report on the Effects of a Changing Climate to the Department of Defence' (2019).

<https://climateandsecurity.org/wp-content/uploads/2019/01/sec_335_ndaa_report_effects_of_a_changing_climate_to_dod.pdf>.

³ وقد جاء في هذا التقرير أنه "خلال السنوات الخمس المقبلة، ستتشأ مخاطر الأمن القومي المرتبطة بتغير المناخ في الغالب من الظواهر الجوية الشديدة المتميزة، لا سيما في المناطق ذات الإدارة الضعيفة، أو الظروف المعيشية السيئة، أو الصراع المستمر الذي يحد من قدرة الحكومات والمجتمعات على التعامل مع الإجهاد الإضافي [...]". نحن نقدر أنه خلال العشرين عاما القادمة - بالإضافة إلى الظواهر المناخية الشديدة المدمرة بشكل متزايد - ستظهر تأثيرات تغير المناخ بطرق منهجية أوسع، مثل المحيطات الأكثر حمضية، وتدهور التربة وجودة الهواء، وارتفاع مستويات سطح البحر، مما يؤدي إلى استمرار الآثار المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي للولايات المتحدة".

والسياسي، والصراعات، والهجرة الجماعية، وانتشار الأمراض، وكل ذلك يمكن أن يضع ضغوطا كبيرة على الحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم¹.

إن أحد الشواغل الرئيسية التي تم إبرازها في هذه التقارير هو الهجرة الناجمة عن المناخ، والتي يتم تأطيرها كقضية أمن قومي للدول المستقبلية - في المقام الأول البلدان الغنية في الشمال -². وكما قال القائد مارك ب. نيفيت من البحرية الأمريكية: "إن أزمة اللاجئين [المناخية] المحتملة في العالم النامي قد تأتي إلى الولايات المتحدة في شكل أزمة هجرة"³. كما أكد مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي أنه: "حتى لو لم تؤد الضغوط البيئية الناجمة عن المناخ إلى صراع، فمن المرجح أن تساهم في الهجرات التي تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، والتي يمكن أن يطغى بعضها على الحكومات والسكان المضيفين. من شبه المؤكد أن الطقس القاسي المفاجئ - مثل الفيضانات والجفاف والعواصف الاستوائية الشديدة - سيزيد من عدد النازحين، لا سيما في المناطق غير المعتادة على مثل هذه الأحداث أو غير المستعدة لها [...]"⁴.

تكمّن مشكلة هذا الخطاب في أنه يصوّر الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الناجمة عن المناخ على أنهم "تهديد" للأمن القومي أو "أسلوب الحياة" الوطني للبلدان المستقبلية⁵. ومن الافتراضات الضمنية لهذا الخطاب أيضا أن أغلبية الأشخاص الذين يهاجرون سيغادرون بلدانهم ويحاولون الوصول إلى أوروبا أو شمال الكرة الأرضية.

إلا أن الأدلة تظهر أن هذه الهجرة ليست الأكثر شيوعا. يُظهر تقرير للمنظمة الدولية للهجرة أن الهجرة إلى شمال إفريقيا أو أوروبا من دول غرب ووسط إفريقيا تمثل 10 إلى 20 في

¹ National Intelligence Council, 'Implications for US National Security of Anticipated Climate Change' (2016) <<https://www.hsd.org/?view&did=795549>>.

² UK Government, *Global Strategic Trends: The Future Starts Today* (2018) 13 <https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/771309/Global_Strategic_Trends_-_The_Future_Starts_Today.pdf>.

³ MP Nevitt, 'The Commander in Chief's Authority to Combat Climate Change' (2015) 37 *Cardozo Law Review* 437, 475

⁴ National Intelligence Council. (2016). Implications for US National Security of Anticipated Climate Change. NIC-CR-2016-01. <https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Reports%20and%20Pubs/Implications_for_US_National_Security_of_Anticipated_Climate_Change.pdf>

⁵ Gemenne, F. (2011). "Climate-Induced Population Displacements in a 4°C+ World." *Philosophical Transactions of the Royal Society A*.

المائة فقط من التحركات، في حين أن 80 إلى 90 في المائة المتبقية من التحركات تكون داخلية في المنطقة¹.

لقد حذر الكثير من رجالات القانون من أن فهم "الهجرة المناخية" كتهديد أمني يمثل إشكالية لأسباب مختلفة؛ حيث يقوم هذا الفهم بعزل الدوافع البيئية للتنقل والهجرة عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأكبر، وينتهي نهايةً بتبرير التدابير التي تحاول منع الهجرة عن طريق إبقاء الناس في أماكنهم الأصلية ويؤدي إلى عسكرة الحدود.

بينما تصنف الدول المستقبلية في الشمال المهاجرين أو اللاجئين المناخيين غالباً كعامل مزعزع للاستقرار، ويكتسب مفهوم الأمن القومي معنى مغايراً تماماً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، مثل توفالو وكيريباتي وجزر المالديف. إذ تشير الأدلة العلمية القوية إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي إلى غمر هذه الدول الجزرية، وما يترتب على ذلك من فقدان للأراضي والسيادة والهوية الوطنية والثقافية². وبالنسبة لهذه الدول، فإن التهديد الوجودي للأمن القومي ليس مجرد افتراض نظري، بل هو واقع ملموس. فارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار نصف متر إلى قرابة متر واحد بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، وفقاً لتقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "IPCC"، سيجعل هذه الجزر غير قابلة للسكن، مما يجبر سكانها على النزوح وإعادة التوطين في أراضي دول أخرى³.

نظراً لغموضه المتأصل، يتسع خطاب الأمن القومي ليشمل السياسات المحافظة للدول الكبرى المسببة للانبعاثات، كالولايات المتحدة، وكذلك مطالب البقاء التي ترفعها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال دمج تغير المناخ في التخطيط الدفاعي والعسكري، قد يُقضي خطاب

¹ International Organization for Migration, 'Regional Mobility Maps: West and Central Africa' (2020)

https://migration.iom.int/sites/default/files/public/reports/IOM%20WCA_Mobility%20mapping%20-%202020%20June_FINAL.pdf.

² 'Follow-Up to and Implementation of the Mauritius Strategy for the Further Implementation of the Programme of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States – Report of the Secretary General' (10 August 2009) UN Doc A/64/278, para. 69.

³ Nurse, L. A., et al. (2014). "Small Islands." In Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part B: Regional Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press.

الأمن القومي إلى تعزيز دور الفاعلين العسكريين في إدارة شؤون المناخ، وربما إلى تبرير التدخلات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في البلدان المصنفة "معرضة للخطر". وبهذا، يحول هذا الخطاب الانتباه عن الأسباب الهيكلية والتاريخية لتغير المناخ، ولا سيما الترابط بين الاستعمار والنظام الرأسمالي القائم على الوقود الأحفوري. ونتيجة لذلك، يُقصي الخطاب المطالب الجزرية للعدالة المناخية التي يطرحها المتضررون من الاحترار العالمي، بما في ذلك مطالبهم بالتعويضات.

ب. خطاب الأمن الإنساني: التركيز على الفرد بدلاً من الدولة

الخطاب الثاني، الذي يسعى إلى التغلب على الآثار السلبية لخطاب الأمن القومي، هو الأمن الإنساني. عادة ما يرجع ظهور الأمن الإنساني إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994. دعا التقرير إلى إعادة تركيز الأمن بعيداً عن مصالح الدول المحددة إقليمياً إلى احتياجات وأولويات الفرد. من خلال التأكيد على "العناصر الإنسانية للأمن"، مثل الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية¹.

يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى الربط بين مستويي الأمن الفردي والجماعي. وقد كان هذا المفهوم محورياً في إضفاء الشرعية على تدخل مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية والتهديدات الأمنية "غير التقليدية"، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة، والأمراض المعدية. وفي سياق تغير المناخ، يركز خطاب الأمن الإنساني على هشاشة الأفراد والجماعات إزاء التغيرات المناخية وتداعياتها على حياتهم اليومية، مثل: تراجع المحاصيل الزراعية، وندرة المياه، والظواهر المناخية المتطرفة، وتفاقم الأمراض المستجدة. ويدعو هذا الخطاب إلى تبني تدابير تهدف إلى الحد من هذه الهشاشة من خلال التكيف مع تغير المناخ، وزيادة المساعدات الإنمائية، وتقديم الدعم التقني، وإعادة توطين السكان المهددين².

كان هذا الخطاب على رأس جدول الأعمال الدولي، كما يتضح من النهج الذي اتخذته الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" في يونيو 2009، وبمبادرة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عقدت الجمعية العامة مناقشة حول تغير المناخ

¹ UN Development Programme, 'Human Development Report: New Dimensions of Human Security' (1 January 1994)

<<https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr1994encompletenostatspdf.pdf>>.

² عرفة، خديجة (2022). الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية. تحديات متزايدة، مجلة السياسة الدولية. وأيضاً أنظر: الخليفي، أحمد (2018). الأمن الإنساني وتحديات تغير المناخ: دراسة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت. ص45.

وتداعياته على الأمن. من خلال القرار 281/63 (2009)، خلاص تقرير الأمين العام اللاحق إلى أن "الأدلة التجريبية على العلاقة بين تغير المناخ والصراع لا تزال ضئيلة، وبدلاً من ذلك، يصف التقرير بشكل شهير تغير المناخ بأنه "مضاعف للتهديد" وأنه يؤدي إلى تفاقم التهديدات الناجمة عن الفقر وعدم المساواة وضعف المؤسسات وسوء إدارة الموارد الطبيعية وعدم كفاية الوصول إلى المعلومات والموارد. يحدد التقرير خمس طرق يمكن أن يؤثر بها تغير المناخ على الأمن، وهي الضعف (على سبيل المثال من خلال نقص الغذاء أو زيادة المخاطر على صحة الإنسان)، والتنمية (على سبيل المثال عن طريق تأخير التنمية)، والتكيف والأمن (على سبيل المثال من خلال الهجرة أو التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة)، انعدام الجنسية (من خلال اختفاء الأراضي)، والصراع الدولي (على سبيل المثال مدفوعة بالوصول إلى الموارد الدولية المشتركة)¹.

وبالمثل، فإن تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2014 (AR4) يأخذ في الاعتبار العلاقة بين تغير المناخ والأمن الإنساني². وجد أنه في حين أن انعدام الأمن الإنساني ليس له سبب واحد تقريباً، فإن تغير المناخ هو عامل مهم يهدد الأمن الإنساني من خلال: تقويض سبل العيش، والمساومة على الثقافة والهوية، وزيادة الهجرة التي يفضل الناس تجنبها، وتحدي قدرة الدول على توفير الظروف اللازمة للأمن الإنساني³.

على الرغم من أن مقارنة الأمن الإنساني لتغير المناخ تُبرز تجارب واحتياجات وحقوق الأفراد الأكثر هشاشة في مواجهة التغيرات المناخية، متجاوزة بذلك المقاربات التقليدية المتمحورة حول الدولة، إلا أن هذه المقاربة تتطوي على بعض الإشكاليات النظرية والعملية. فمن الناحية النظرية، يُنقذ تركيز خطاب الأمن الإنساني على "الإنسان" كمرجعية مركزية للأمن، كونه يتجاهل الآثار بعيدة المدى للاحتار العالمي على الأجيال القادمة وعلى الأنواع غير البشرية التي تشاركنا الكوكب. ومن الناحية العملية، فإن النزعة الكونية والليبرالية التي تهيمن على الفهم السائد للأمن الإنساني قد تؤدي إلى حجب التباينات الهيكلية في توزيع تأثيرات تغير المناخ، والتي تتأثر بعوامل التقاطع بين العرق والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي.

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة، القرار A/RES/63/281، الدورة 63، بتاريخ 11 يونيو 2009.

<https://digitallibrary.un.org/record/656156?v=pdf>

² Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 'Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change' <<https://www.ipcc.ch/report/ar5/wg2/>>.

³ نفس المرجع السابق.

بالإضافة إلى ما سبق، وعلى الرغم من أن خطاب الأمن الإنساني غالبًا ما يُقدم باعتباره تجاوزًا لخطاب الأمن القومي التقليدي، أو على الأقل، تصحيحًا له، فإن العلاقة الجدلية بينهما تتسم بقدر أكبر من التعقيد. وأخيرًا، فإن تركيز خطاب الأمن الإنساني على أوجه الضعف التي تعترى الأفراد في البلدان النامية يثير إشكالية المسؤولية عن تغير المناخ. ففي حين يقر هذا الخطاب بأن أوجه الضعف هذه قد تكون نتاجا لعوامل بنيوية تتجاوز نطاق سيطرة الأفراد، فإنه يميل، في الوقت ذاته، إلى اختزال أسباب الضعف في عوامل داخلية بحتة، تتمثل في التخلف الاقتصادي، والقمع السياسي، وضعف المؤسسات، وغياب الحوكمة الرشيدة. ومن شأن هذا التوتر، المتأصل في خطاب الأمن الإنساني، أن يصرف الانتباه عن المسؤولية المزدوجة - الحالية والتاريخية - التي تتحملها الدول الصناعية الكبرى عن التداعيات غير المتكافئة لتغير المناخ. وعلى هذا النحو، وبما يتماشى مع خطاب الأمن القومي، قد يؤدي خطاب الأمن الإنساني إلى إضعاف المطالبات بتحقيق العدالة المناخية.

ج. خطاب الأمن الجماعي: تغير المناخ كتهديد عالمي

يؤطر الخطاب الثالث تغير المناخ على أنه "تهديد" للأمن الجماعي/ الدولي. تعتبر المنظمات الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، بمثابة الجهات الأمنية الرئيسية. يجمع هذا الخطاب بين عناصر خطابي الأمن القومي والإنساني، في حين يتم التركيز غالبًا على التهديدات التي يشكلها تغير المناخ في الحفاظ على السلام والاستقرار (وهو ما يشبه خطاب الأمن القومي). إن التهديد الذي يشكله تغير المناخ يُفهم على أنه تهديد للأفراد والدول والمجتمع الدولي ككل. والنتيجة هي خطاب مرن، يمكن نشره لتعزيز الرؤى التضامنية للمجتمع العالمي، وكذلك اعتماده من قبل الجهات الأمنية التقليدية للحفاظ على النظام الدولي والوضع الراهن.

يتجلى هذا التوتر في البيانات التي أدلت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهة، ومجموعة ال-77 وحركة عدم الانحياز ودول نامية أخرى من جهة أخرى، خلال المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول تغير المناخ، ففي حين اعتمدت الأولى على خطاب الأمن الدولي لإبراز التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ، وطالبت مجلس الأمن بالتحرك استجابة له، أثارت الأخيرة مخاوف بشأن شرعية المجلس في معالجة تغير المناخ. وفي رفض إدراج تغير المناخ في جدول أعمال مجلس الأمن، لا تتكرر هذه الدول أن تغير المناخ قد يؤدي إلى تحديات أمنية. ومع ذلك، فإنها تثير مخاوف بشأن الطبيعة غير التمثيلية لعضوية المجلس واحتمال أن

تؤدي أمانة تغير المناخ إلى إخضاع التنمية لأجندة أمنية أقل شفافية تهيمن عليها الدول المتقدمة¹.

أوضحت بوليفيا ما سبقت الإشارة إليه خلال المناقشات المفتوحة لعام 2011، وأكدت أنه رغم الاعتراف بالبعد الأمني لهذه المسألة -تغير المناخ-، فإننا لا نعتقد أنه ينبغي أن يعالج مجلس الأمن هذه المسألة؛ لأن ممثلي أكبر الدول المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة هم بالتحديد تلك الدول التي لديها مقاعد دائمة في المجلس وحق النقض، كما شددت على ضرورة معالجة الجانب الأمني لتغير المناخ في منتدى لا تمتلك فيه الدول المذنبة مقاعد دائمة أو حق النقض. وينبغي مناقشة ذلك في منتدى يتم فيه تمثيل الضحايا الرئيسيين بشكل كاف؛ الدول الجزرية المهددة بالاختفاء، والبلدان ذات الأنهار الجليدية، والبلدان الإفريقية، وجميع البلدان النامية التي يتعين عليها دفع ثمن الأضرار التي لم تسببها. واليوم، المنتدى الوحيد الذي يتمتع بهذا المستوى من المشاركة هو الجمعية العامة. ولهذا السبب، ينبغي أن تعالج تلك الهيئة جميع جوانب تغير المناخ معالجة شاملة².

وبالمثل، أكد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهمية الأمم المتحدة كمسؤولة عن صون السلام والأمن، ودورها في تحفيز الوعي العالمي، مع بقاء دور المجلس التنبهية، لكن ترى جمهورية الكونغو أن منتدى التشاور وصياغة المعايير والاستراتيجيات يجب أن يتم في مكان آخر، كما على البلدان المسؤولة في المقام الأول عن التلوث أن تكون مثالا يُحتذى به من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري³.

¹ M. Binder and M. Heupel, (2008): 'Contested Legitimacy: The UN Security Council and Climate Change'

https://www.researchgate.net/publication/325100283_Contested_legitimacy_The_UN_Security_Council_and_climate_change.

² "SECURITY COUNCIL HOLDS FIRST-EVER DEBATE ON IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON PEACE, SECURITY, HEARING OVER 50 SPEAKERS", PRESS RELEASE SECURITY COUNCIL, Department of Public Information, News and Media Division, New York Security Council, 17 April, 2007, <https://press.un.org/en/2007/sc9000.doc.htm>.

³ "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "مناقشة مفتوحة 2007"، وقد تم اتخاذ موقف مماثل من قبل ممثلي الصين وباكستان والسودان وجنوب إفريقيا وكوبا وناميبيا، من بين آخرين".

<https://press.un.org/en/2007/sc9000.doc.htm>

أعربت جنوب إفريقيا بدورها عن أملها في ألا تؤدي المناقشات بأي حال من الأحوال إلى الارتقاء بمسألة المناخ أو البيئة إلى بند في جدول أعمال المجلس، كما أعرب ممثل السودان متحدثاً باسم المجموعة الإفريقية عن قلقه بشأن قرار مجلس الأمن إجراء مناقشة مفتوحة حول القضايا التي لا تدخل في اختصاصه، وقال إن مجموعة البلدان الإفريقية حذرت من محاولات تحويل جدول الأعمال الذي يهم جميع الدول الأعضاء إلى مؤسسة أعطت القرارات النهائية لعدد قليل من أعضاء المنظمة، وأضاف أنه إذا كانت الشواغل والتحديات الناشئة عن تغير المناخ والطاقة أكثر عمقا من أي وقت مضى، ولا سيما في إفريقيا، فإن السبب الأساسي هو عدم الوفاء بالتزامات وعدم وجود إجراءات ملموسة، لا سيما من البلدان المتقدمة، لمعالجة الآثار السلبية المتعلقة بتلك القضايا¹.

أشارت الدول النامية إلى كثير من التناقضات في مواقف الدول صاحبة الانبعاثات الكبيرة المؤثرة على المناخ، فهناك التنديد بالآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن والدعوة إلى قيام مجلس الأمن بدور فاعل في معالجة تغير المناخ من ناحية، وفشلهم في تقليل انبعاثاتهم بشكل كبير، وقد اعتبرت مصر بمعية الدول النامية هذا النقاش المفتوح لمجلس الأمن محاولة من الدول المتقدمة للتغاضي عن مسؤولياتها في هذا الصدد، واعتبرت أن الطريق الصحيح لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة واضح ويكمن في وفاء جميع الأطراف -المتقدمة والنامية- بالتزاماتها وفق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة².

كما لوحظ أعلاه، كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر دعماً لدور مجلس الأمن في معالجة تغير المناخ، وغالبا ما انحازت إلى البلدان المتقدمة. وفي حين أن هذا الأمر يستخدم كحجة لصالح شرعية مجلس الأمن للتعامل مع "أزمة المناخ"، فإن ما يتم إغفاله في هذه التحليلات تلك التصريحات التي أدلت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فخلال مناقشة عام 2007، أشارت بابوا غينيا الجديدة إلى أن بلدان جزر المحيط الهادئ تعاني بالفعل من أسوأ آثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي لا يرتبط فقط بالشواغل البيئية، ولكن أيضا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وترى هذه الدول بأن الأخطار التي تواجهها الجزر الصغيرة وسكانها لا تقل خطورة عن الأخطار التي تواجهها الدول والشعوب المهددة بالبنادق والقنابل³.

¹ نفس المرجع.

² "SECURITY COUNCIL HOLDS FIRST-EVER DEBATE ON IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON PEACE, SECURITY, HEARING OVER 50 SPEAKERS", Op. Cit.

³ نفس المرجع السابق.

وبالمثل، أبرزت جزر المالديف أن تغير المناخ يشكل خطرًا يهدد الجنس البشري بأسره، ومع ذلك، فإن عواقب التفاعل عن مواجهته ستكون هائلة بالنسبة لأشد البلدان فقرًا. وينبغي أن تتضمن الاستجابة لمثل هذا التهديد التزامًا ملموسًا بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلى جانب التزام أخلاقي بحماية البلدان الفقيرة والهشة التي تواجه آثار تغير المناخ المتفاقمة. وخلال مناقشة أجريت في عام 2018، أعادت جزر المالديف التأكيد على ضرورة تحمل الدول الغنية المسؤولية عن عواقب تغير المناخ، وعلى الحاجة إلى آلية دولية قوية لمعالجة الخسائر والأضرار، لا سيما عندما تتجاوز آثار تغير المناخ قدرة الدول على التكيف¹.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن تحولات مفهوم الأمن الدولي، وخاصة في سياق تغير المناخ، تعكس تحولات أعمق في فهمنا للتهديدات التي تواجه البشرية. لم يعد الأمن مقتصرًا على التهديدات العسكرية التقليدية، بل امتد ليشمل تحديات معقدة ومتشابكة مثل: التغيرات البيئية، والهجرة المناخية، وانعدام الأمن الغذائي. وقد أدى هذا التحول إلى إدراج تغير المناخ كقضية أمنية ضمن جدول أعمال مجلس الأمن، مما فتح الباب أمام نقاشات واسعة حول شرعية هذا التدخل وفعاليته.

من خلال تحليل خطابات الأمن المناخي المختلفة — القومي، الإنساني، والجماعي — تبرز الدراسة كيف أن هذه الخطابات ليست مجرد أدوات تحليلية، بل هي انعكاس لمصالح سياسية متضاربة. ففي حين يستخدم خطاب الأمن القومي لتبرير التدخلات العسكرية وتقييد الهجرة، يركز خطاب الأمن الإنساني على حماية الأفراد والجماعات الأكثر هشاشة، بينما يدعو خطاب الأمن الجماعي إلى تعاون دولي لمواجهة التهديدات المناخية. ومع ذلك، فإن هذه الخطابات تظل محكومة بسياقات سياسية واقتصادية أوسع، حيث تتنافس الدول الكبرى والدول النامية على تأطير التحديات المناخية وفقًا لمصالحها.

إحدى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن "أمننة" تغير المناخ، رغم إمكاناتها في تعزيز الوعي العالمي والاستجابة السريعة، تحمل في طياتها مخاطر كبيرة. فمن ناحية، قد تؤدي إلى تهميش المؤسسات البيئية الدولية، مثل اتفاقية باريس، ومن ناحية أخرى، قد تعزز هيمنة الدول الكبرى على أجندة الأمن الدولي، مما يقوض مطالب العدالة المناخية التي ترفعها الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة.

¹ المرجع نفسه.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تبني خطابات أمنية بديلة تعترف بالتداعيات غير المتكافئة لتغير المناخ، وتعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، مثل: الفقر، وعدم المساواة، والاستغلال غير العادل للموارد الطبيعية. كما يجب أن تعكس هذه الخطابات التزاما أخلاقيا تجاه الأجيال القادمة والأنواع غير البشرية التي تشاركنا الكوكب.

أخيرا، تؤكد الدراسة أن مواجهة التحديات المناخية تتطلب أكثر من مجرد تدخلات أمنية. فهي تتطلب مقاربة شاملة تعزز التعاون الدولي، وتدعم التنمية المستدامة، وتحترم حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يمكن لمجلس الأمن أن يلعب دورا إيجابيا، شريطة أن يعمل في انسجام مع المؤسسات الدولية الأخرى، وأن يتبنى رؤية أكثر شمولية للأمن، تعترف بالترابط بين السلام والعدالة البيئية.

في النهاية، فإن تحولات الأمن المناخي ليست مجرد قضية سياسية أو قانونية، بل هي اختبار لإنسانيتنا الجماعية وقدرتنا على التعامل مع التحديات التي تهدد وجودنا المشترك على هذا الكوكب. ولن يكون الحل في عسكرة الأزمة، بل في تعزيز التعاون العالمي والعدالة المناخية، حتى نضمن مستقبلا آمنا ومستداما للجميع.

قائمة المصادر والمراجع:

- عرفة، خديجة (2022): الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية: تحديات متزايدة، مجلة السياسة الدولية.
- الخلفي، أحمد (2018): الأمن الإنساني وتحديات تغير المناخ: دراسة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.
- Barnett, J. (2001). *The meaning of environmental security: Ecological politics and policy*. Zed Books.
- Binder, M., & Heupel, M. (2018). *Contested legitimacy: The UN Security Council and climate change*. https://www.researchgate.net/publication/325100283_Contested_legitimacy_The_UN_Security_Council_and_climate_change
- Buzan, B. (2016). *People, states, and fear: An agenda for international security studies in the post-cold war era* (2nd ed.). ECPR Press.

- Cusato, E. (2022). Of violence and (in)visibility: The securitisation of climate change in international law. *London Review of International Law*, 10(2), 193–221. <https://doi.org/10.1093/lril/lrac024>
- Eckersley, R. (2007). Ecological intervention: Prospects and limits. *Ethics & International Affairs*, 21(3), 293–316. <https://doi.org/10.1111/j.1747-7093.2007.00090.x>
- Gemenne, F. (2011). Climate-induced population displacements in a 4°C+ world. *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences*, 369(1934), 182–195. <https://doi.org/10.1098/rsta.2010.0296>
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2014). *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge University Press. <https://www.ipcc.ch/report/ar5/wg2/>
- International Organization for Migration (IOM). (2020). *Regional mobility maps: West and Central Africa*. https://migration.iom.int/sites/default/files/public/reports/IOM%20WCA_Mobility%20mapping%20-%202020%20June_FINAL.pdf
- National Intelligence Council (NIC). (2016). *Implications for US National Security of anticipated climate change* (NIC-CR-2016-01). Office of the Director of National Intelligence. https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Reports%20and%20Pubs/Implications_for_US_National_Security_of_Anticipated_Climate_Change.pdf
- Nevitt, M. P. (2015). The Commander in Chief's authority to combat climate change. *Cardozo Law Review*, 37, 437–484.

- Nevitt, M. P. (2021). Is climate change a threat to international peace and security? *Michigan Journal of International Law*, 42(3), 527–574. <https://repository.law.umich.edu/mjil/vol42/iss3/3>
- Nurse, L. A., McLean, R. F., Agard, J., Briguglio, L. P., Duvat-Magnan, V., Pelesikoti, N., Tompkins, E., & Webb, A. (2014). Small islands. In V. R. Barros, C. B. Field, D. J. Dokken, M. D. Mastrandrea, K. J. Mach, T. E. Bilir, M. Chatterjee, K. L. Ebi, Y. O. Estrada, R. C. Genova, B. Girma, E. S. Kissel, A. N. Levy, S. MacCracken, P. R. Mastrandrea, & L.L. White (Eds.), *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part B: Regional Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (pp. 1613–1654). Cambridge University Press.
- Orford, A. (1996). The politics of collective security. *Michigan Journal of International Law*, 17(2), 373–409.
<https://repository.law.umich.edu/mjil/vol17/iss2/3>
- Scott, S. V., Keenan, P. J., & Ku, C. (2018). The creation of a climate change court or tribunal. In S. V. Scott & C. Ku (Eds.), *Climate change and the UN Security Council* (pp. 66–84). Edward Elgar Publishing.
<https://doi.org/10.4337/9781785364648.00011>
- Trombetta, M. J. (2008). Environmental security and climate change: Analysing the discourse. *Cambridge Review of International Affairs*, 21(4), 585–602. <https://doi.org/10.1080/09557570802452920>
- UK Government. (2018). *Global strategic trends: The future starts today* (6th ed.). Development, Concepts and Doctrine Centre.

https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/771309/Global_Strategic_Trends_-_The_Future_Starts_Today.pdf

- UN Development Programme (UNDP). (1994). *Human Development Report 1994: New dimensions of human security*. Oxford University Press. <https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr1994encompletestatspdf.pdf>
- United Nations. (1945). *Charter of the United Nations*. (Referenced for Chapter VII, Article 39).
- United Nations Department of Public Information. (2007, April 17). *Security Council holds first-ever debate on impact of climate change on peace, security, hearing over 50 speakers*.

SC/9000. <https://press.un.org/en/2007/sc9000.doc.htm>

- United Nations General Assembly. (2009, June 11). *Climate change and its possible security implications* (Resolution 63/281). A/RES/63/281. <https://digitallibrary.un.org/record/656156?v=pdf>
- United Nations Secretary-General. (2009, August 10). *Follow-up to and implementation of the Mauritius Strategy for the Further Implementation of the Programme of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States* (Report of the Secretary-General). A/64/278.
- United Nations Security Council. (1991, April 5). *Resolution 688 (1991)*. S/RES/688(1991).
- United Nations Security Council. (1992, January 31). *Note by the President of the Security Council*.

S/23500. <https://digitallibrary.un.org/record/196971?ln=ar>

- United Nations Security Council. (1992, December 3). *Resolution 794 (1992)*. S/RES/794(1992).
- United Nations Security Council. (2000, October 31). *Resolution 1325 (2000) [on women and peace and security]*. S/RES/1325(2000).
- United Nations Security Council. (2004, February 29). *Resolution 1529 (2004)*. S/RES/1529(2004).
- United Nations Security Council. (2011, June 7). *Resolution 1983 (2011) [on the impact of the HIV/AIDS epidemic on international peace and security]*. S/RES/1983(2011).
- United Nations Security Council. (2011, July 20). *Statement by the President of the Security Council*. S/PRST/2011/15.
- United Nations Security Council. (2017, March 21). *Resolution 2349 (2017) [on the Lake Chad Basin region]*. S/RES/2349(2017).
- United Nations Security Council. (2017, November 21). *Resolution 2388 (2017) [on trafficking in persons in armed conflict]*. S/RES/2388(2017).
- United Nations Security Council. (2018, January 30). *Statement by the President of the Security Council*. S/PRST/2018/3.
- United Nations Security Council. (2020, July 1). *Resolution 2532 (2020) [on the cessation of hostilities in the context of the COVID-19 pandemic]*. S/RES/2532(2020).
- US Department of Defense (DoD). (2019). *Report on effects of a changing climate to the Department of Defense*. https://climateandsecurity.org/wp-content/uploads/2019/01/sec_335_ndaa-report_effects_of_a_changing_climate_to_dod.pdf

- Voigt, C. (2009). Security in a “warming world”: Competences of the UN Security Council for preventing dangerous climate change. In C. M. Bailliet (Ed.), *Security: A multidisciplinary normative approach* (pp. 307–328). Brill Nijhoff.
- Wæver, O. (2011). Buzan and Wæver's securitization theory. In R. A. Denemark (Ed.), *The international studies encyclopedia*. Blackwell Publishing.